البناء
السنة السابعة / الثلاثاء / 2 حزيران 2015 / العدد 1795
Seventh year / Tuesday / 2 June 2015 / Issue No. 1795

حكي سوري

مطلوب حالة طوارئ... اقتصادية

■ د. سمير صارم

لا فرق بين من يعمل لإضعاف جبهتنا الاقتصادية وبين من يحمل السلاح لتنفيذ مخططات عدوانية خارجية... وبالتأكيد لم نصل إلى الحالة الاقتصادية التي تبرّر كل هذه الفوضى التي تعمّ كلّ أنواع الأسواق عندنا، من أسواق الخضر إذ تستمرّ الأسعار ترتفع إلى ما فوق قدرة أغلبية المواطنين، إلى أسواق أسعار الصرف حيث يحاول القطع الأجنبي أن يلتهم ما بقي من قوة شرائية لليرتنا السورية، مروراً بالتزاحم وحالات الفوضى التي يتعرّض لها المواطن في مراكز الغاز ومحطات المازوت خلال فصل الشتاء وأحياناً على الأفران، مروراً باحتكار بعض المواد التموينية كالسكر الذي لا نجده أحياناً حتى في بعض صالات التدخل الإيجابي.

فلا زالت أرضنا تنتج ما يكفينا من الغذاء، وما زال اقتصادنا واقفاً على قدميه، واحتياطاتنا النقدية من العملات الأجنبية يمكن أن تدعم عملتنا الوطنية، ولا يزال عندنا من الدول الصديقة من يمكن أن يمدّ لنا العون اقتصادياً إنْ احتجناه، وحتى الآن لا نحتاجه بأكثر من النفط والغاز وهما مادتان وفيرتان عندهم... إذاً لماذا كلّ هذه الفوضى وعدم الانضباط في أسواقنا، فالأسعار تشهد ارتفاعات شبه يومية! كذلك يستمرّ سعر صرف ليرتنا يتراجع بشكل يومي تقريباً! ويحدث هذا رغم كلّ التصريحات التي تحاول أن تطمئن المواطن، والعبارات التي تهدّد من يساهم في اختلاق الأزمات! وما زالت الوفود الحكومية تغادرنا إلى إيران وروسيا لعقد الاتفاقيات وتوقيع الصفقات، والاتصالات مستمرة مع دول «بريكس» لتعزيز المبادلات!

إذاً... لماذا فلتان الأسواق وفقدان بعض المواد وارتفاعات الأسعار وحالات الازدحام وتراجع سعر صرف الليرة؟! إنّ ذلك يعود في رأيي إلى خمسة أسباب رئيسة هي:

1 ـ الفساد.

2 ـ التقصير الحكومي في المعالجة، وأحياناً الغياب، وفي مرات أخرى اتخاذ قرارات غير صحيحة، ما يفاقم المشكلة أو الأزمة.

3 ـ عدم الثقة بالوعود الحكومية، والتقصير الحكومي في القطاعات ذات الصلة بحياة المواطن المعيشية، والفساد...

4 ـ عدم وجود التشريعات الرادعة التي تجعل المخالف يفكر مئة مرة قبل أن يرتكب المخالفة.

5 ـ الخوف من فقدان بعض المواد أو ارتفاع أسعارها جعل الكثير من المواطنين يلجأ إلى تكديس حتى الخبز الذي لا يحتمل التخزين، وبالتالي حدوث اختناقات وأزمات!

إزاء ذلك ما المطلوب؟

المطلوب يعيدني إلى خبر قرأته منذ أكثر من عامين، يفيد بأنّ وزارة العدل بالتعاون مع الجهات المعنية تعكف على وضع عقوبات رادعة بحق مهرّبي المازوت، تصل إلى حدّ الأشغال الشاقة المؤبدة والإعدام، فتمنيت ألاّ يتأخر إصدار التشريع الذي سيسنّ هذه العقوبات، لكن هذا التشريع لم يصدر حتى الآن...

إنني لا أرى فرقاً بين من يعمل لإضعاف جبهتنا الاقتصادية الداخلية بخلق أزمات لم تكن موجودة، أو المساهمة بتفاقم أزمات قائمة، من خلال حرق محطة توليد كهرباء توفر الكهرباء لمشفى أو مدرسة أو منزل، أو تفجير أنبوب نفط ينقل المازوت لتشغيل معمل، فكلاهما يريد تدمير سورية، ومثل هؤلاء من يحتكر المواد، أو يهرّب المازوت، أو يتلاعب بسعر صرف الليرة، أو يهرّب الدقيق، أو يرفع الأسعار، وبين من يحمل السلاح لتنفيذ مخططات عدوانية خارجية تستهدف الوطن بوحدته ومواقفه، لأنّ كلّ هؤلاء يريدون تدمير سورية، بتخريب اقتصادها وإضعاف قدراتها، لتمكين أعدائها من تنفيذ مؤامرتهم عليها، وليس المطلوب معاقبة هؤلاء بعقوبات لا يهابونها لأنها غير رادعة، بل بعقوبات تفرضها حالة طوارئ اقتصادية مطلوب إعلانها لضبط أسواقنا، وحماية اقتصادنا.

باختصار من الضروري إعلان حالة طوارئ تعاقب بشدّة كلّ من يمارس الفساد، وكلّ من يقوم بالاحتكار والغش، وكلّ من يخرّب الاقتصاد وينشر الفوضى في الأسواق بأيّ شكل من الأشكال، أو يتلاعب بسعر صرف الليرة السورية، وكلّ هؤلاء يساهمون في إضعاف جبهتنا الداخلية التي نريدها جداراً قوياً وصلباً يدعم قواتنا المسلحة في مواجهة المؤامرة على سورية. ولا شك في أنّ إعلان حالة طوارئ ستطول مرتكبي تلك المخالفات، وما يمكن أن يضاف إليها من مخالفات مماثلة سيخفف كثيراً من مظاهر الازدحام التي تصدمنا ومن ندرة بعض المواد التي نحتاجها.

صحيح أنّ هناك تقصيراً من قبل الجهات الحكومية المعنية، لكن هذا لا يبرّر الوضع الذي وصلنا إليه في تأمين حاجياتنا، لذلك من المهمّ إصدار التشريعات التي تحمي جبهتنا الداخلية من كلّ ما يمكن أن يضعفها، لأنّ وضعنا الاقتصادي لا يبرّر ما يجري بهذه الشدة التي نعيشها ونعايشها في العديد من الأسواق، لذلك سنبقى بحالة ترقب قانون طوارئ... اقتصادي!

نقاش في «اللويزة» لرسالة الراعي «اقتصاد لمستقبل لبنان»

نظمت كلية إدارة الأعمال والعلوم الاقتصادية في جامعة سيدة اللويزة لقاء عن الرسالة العامة الرابعة للبطريرك الماروني الكاردينال مار بشاره بطرس الراعي التي تحمل عنوان: «مذكرة اقتصادية ـ اقتصاد لمستقبل لبنان»، في قاعة بيار أبو خاطر، في حضور الأب الرئيس وليد موسى، ونائب الرئيس للشؤون المالية الأب بشارة خوري، واختصاصيون.

استهلّ اللقاء بترحيب من عميد كلية إدارة الأعمال والعلوم الاقتصادية في الجامعة الدكتور إيلي منسى الذي نوّه بدور الكنيسة الرامي إلى التنبيه إلى المشاكل الاقتصادية.

ثم تحدث نائب رئيس الجامعة لشؤون الثقافة والعلاقات العامة سهيل مطر الذي تناول مضمون الرسالة، وتقسيمها وأهدافها. وتلاه الدكتور جورج نعمة، عميد كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأنطونية، متناولاً الفصل الأول من الرسالة المتعلقة ببنية الاقتصاد اللبناني.

وتحدث عن الفصل الثاني، الخبير الاقتصادي الدكتور لويس حبيقة، عن البعد الاجتماعي في اقتصاد السوق، كما تكلم الدكتور نعمة عازوري، عميد كلية إدارة الأعمال والعلوم التجارية في جامعة الروح القدس الكسليك، عن الفصل الثالث المتعلق بمرتكزات اقتصاد المستقبل.

وختاماً، تناول الخبير الاقتصادي الدكتور إيلي يشوعي الفصل الرابع عن الخطة الاقتصادية الشاملة، وحضّ الطلاب على «النهوض والثورة على واقع سيهدّد مستقبلهم».

المتحدثون خلال اللقاء

حملة مداهمات لمطاعم وملاحم ومحال تجارية في الشحار الغربي

بتوجيهات من وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، نفذ فريق مركزي من مراقبي وزارة الصحة أمس حملة مداهمات على المطاعم والملاحم والأفران والمحال التجارية في منطقة الغرب الأعلى الشحار في منطقة عاليه.

وانطلقت الحملة من منطقة قبر شمون بمؤازرة من الشرطة البلدية وعناصر من قوى الأمن الداخلي وشملت بلدات: قبرشمون، البساتين، عين كسور، رمحالا وعيناب ولم تخل الحملة من تهجم بعض أصحاب المطاعم على بعض الزملاء في وسائل الإعلام والتهديد بتكسير الكاميرات.

ونتيجة الحملة تم إقفال ثلاث محلات، وتسطير محضر ضبط واحد، وتوجيه سبعة عشر انذاراً خطياً، وثمانية توقيفات عن العمل وتلف كميات من الدجاج المنتهي الصلاحية.

وفي البترون جال طبيب القضاء ومراقبو الوزارة على عدد من مراكز العلاج بالليزر في بلدة شكا، وتمّ إقفال مركزين يعملان من دون ترخيص من الجهات المعنية ومن دون إشراف طبيب اختصاصي.

وتمّ توجيه إنذار بعدم إعادة المباشرة بالعمل في هذين المركزين، قبل استيفاء الشروط الصحية والطبية والقانونية المطلوبة.

جمعية «دعم الشباب اللبناني» أطلقت أول مجمع سكني في المتن

أطلقت جمعية «دعم الشباب اللبناني»، في مؤتمر صحافي أمس، أول مجمع من سلسلة مشاريع «بدك بيت بـ40 الف دولار»، في قضاء المتن، دعا خلاله رئيس الجمعية شربل شواح الراغبين في تملك شقق إلى تقديم طلباتهم بدءاً من 8 تموز المقبل وحتى آخر آب عبر موقع الجمعية الإلكتروني أو في مكتب الجمعية في الدورة سنتر مار يوسف.

وأعلن شواح عن الشروط والمستندات المطلوبة، مجدّداً دعوته «إلى إنشاء وزارة إسكان في الحكومة تعنى بحلّ أزمة السكن في الوطن».

وأوضحت المسؤولة الإعلامية للجمعية ريم حرب، من جهتها، أنه «وبعد أن أطلقت الجمعية المشروع منذ عام وطرحته على الدولة والوزارات المعنية كافة، باءت محاولات تأمين مشاعات وأراض اميرية بالفشل، فتوجهت الجمعية إلى القطاع الخاص لشراء الأراضي». وقالت: «في المقابل، ومن خلال القروض المدعومة من مصرف لبنان سنتمكن من تمويل المشروع عبر أكثر من مصرف لبناني، ما أدى إلى زيادة أسعار الشقق».

وكانت كلمة لنائب رئيس الجمعية المهندس سامر واكيم، شدّد فيها على أنّ «المشروع تنطبق عليه المواصفات العالمية من متانة وجودة، وهو خاضع للقوانين التي تفرضها نقابة المهندسين كما التنظيم المدني».

الريجي ضبطت مصنوعات تبغية مهربة

نفذت دوريات تابعة لجهاز مكافحة التهريب في إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية خلال الأسبوع الماضي، عمليات دهم في مناطق عدة، بينها بعلبك ومجدل عنجر والغبيري والشياح وحارة حريك وصحراء الشويفات والأوزاعي وبئر العبد، وضبطت فيها مصنوعات تبغية مهربة.

وخلال دهمها محل رئيس البيع ع.ر في منطقة اللبوة يوم الأحد، تعرضت إحدى الدوريات لهجوم من مجموعة أشخاص حطموا زجاج السيارات ومنعوا الدورية من إكمال مهمتها.

ونظم محضر ضبط بالمخالفين وأحيلت المحاضر على النيابة العامة والقضاء المختص.

مواعيد

● ينظم اتحاد الصيادلة العرب وجامعة بيروت العربية برعاية وحضور وزير الصحة وائل أبو فاعور مؤتمراً علمياً بعنوان «الاستعمال الملائم للدواء ضمانة لمجتمع آمن» وذلك عند العاشرة والنصف قبل ظهر الجمعة المقبل في 6 الجاري في حرم جامعة بيروت العربية.

ويتحدث خلال المؤتمر عميد كلية الصيدلة في الجامعة ورئيسها، أمين عام اتحاد الصيادلة العرب، رئيس الاتحاد نقيب صيادلة لبنان، وختاماً الوزير أبو فاعور.

● تنظم رابطة خريجي كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية – الفرع الثاني لقاء مع خريج الكلية رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان ومديرها العام روني لحود بعنوان «السياسة الإسكانية في لبنان» في السابعة من مساء غد الأربعاء 3 حزيران في حرم الكلية في رومية.

ويعرض لحود في المحاضرة عناوين السياسة المعتمدة في المؤسسة وتقديماتها والظروف التي تواكب عملها، على أن تليها جلسة حوار ونقاش عام حول هذا الملف وما يتفرع عنه.

أبو فاعور أعلن عن خطة لتعزيز المستشفيات الحكومية

ابو فاعور متحدثاً خلال المؤتمر الصحافي

عقد وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور اجتماعاً موسّعاً مع مديري المستشفيات الحكومية، في مبنى الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية في المتحف، حضره المدير العام لوزارة الصحة الدكتور وليد عمار، مدير العناية الطبية الدكتور جوزف الحلو، رئيس دائرة المهن الطبية أنطوان رومانوس ومستشار وزير الصحة بهيج عربيد، وجرى خلال الاجتماع البحث في مقترحات تؤول إلى تطوير عمل هذه المستشفيات وتعزيز موقعها.

إثر الإجتماع، عقد أبو فاعور مؤتمراً صحافياً أقرّ فيه «بأخطاء متوارثة ترتكبها الدولة في حق المستشفيات الحكومية، تبدأ من الناحية الإدارية بترك الأمور على غاربها وعدم متابعة التفاصيل إلا عندما تنشأ مشاكل لتهرع حينها وزارة الصحة إلى معالجتها. أما الخطأ الأكبر فيكمن في كون مستشفيات الدولة تحارب من قبل الدولة ولا تعطى الأفضلية».

وقال: «في ضوء هذا الوضع، سيصار إلى إقرار توجه عام وسياسة صحية عامة جديدة تهدف إلى تعزيز المستشفيات الحكومية من خلال تعزيز التجهيزات والخدمة فيها، فضلاً عن مراقبة أوضاعها الإدارية وتحسينها»، مؤكداً أنه «مع احترام كون هذه المستشفيات مؤسسات عامة مستقلة، إلا أنّ وزارة الصحة ليست صندوق بريد بينها وبين وزارة المالية، بل إنّ لديها صلاحية الإشراف على المؤسسات الحكومية، وسيتم اعتماد آلية متابعة دقيقة لكلّ تفصيل في هذه المستشفيات، فلا تبقى تدار من قبل الأحزاب أو الفعاليات أو أي جهة أخرى غير مولجة بذلك».

وفي إطار الخطة الجديدة المعتمدة، أعلن الوزير أبو فاعور عن جملة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز المستشفيات الحكومية. وهي:

أولاً: لن يتم توزيع أموال المساهمات البالغة عشرة مليارات ليرة والتي تخصّص عادة لتعزيز تجهيزات المستشفيات، على أساس اعتبارات سياسية أو على أساس المحاباة أو الخدمات. فهذه الأموال والتي تشكل مبلغاً متواضعاً نظراً إلى حاجة المستشفيات الحكومية إلى تجديد تجهيزاتها المتهالكة منذ سنوات، ستصرف لتعزيز هذه التجهيزات مع إعطاء الأولوية لمستشفيات الأرياف والمناطق البعيدة والفقيرة، باعتبار أنّ لوزارة الصحة عقوداً مع مستشفيات خاصة في المدن الكبيرة.

ثانياً: توجيه 24 مليار ليرة لبنانية من موازنات المستشفيات الخاصة إلى موازنة المستشفيات الحكومية، موضحاً «أنّ السقوف المالية للعقود الموقعة بين وزارة الصحة والمستشفيات كانت توزع تاريخياً على أساس إعطاء الثلثين للتعاقد مع المستشفيات الخاصة، والثلث للمستشفيات الحكومية. ولكنّ غالبية المستشفيات الخاصة تعتمد الانتقائية في الخدمة ولديها مشكلة في الفواتير وترتكب أخطاء مع المرضى، والواقع أنه تتم إهانة المواطن من أموال الدولة التي من واجبها في هذه الحالة دعم المستشفيات الحكومية».

وأكد أبو فاعور أنّ قراره لا يعكس أي موقف عدائي أو طبقي ضدّ المستشفيات الخاصة، وخصوصاً أنّ هناك عدداً من هذه المستشفيات يمتلك تجهيزات متطورة لا تمتلكها المستشفيات الحكومية، ونحتاج إليها. كما أنّ هناك مستشفيات خاصة سيتم رفع قيمة العقود معها لاحتوائها على تخصّصات غير موجودة في مكان آخر».

ثالثاً: سيتم رفع مساهمة وزارة الصحة من 85 في المئة إلى 90 في المئة، بحيث تخفف الوزارة بهذه الزيادة نسبة 5 في المئة عن المستشفيات الحكومية التي كانت تسهم بـ10 في المئة فباتت تسهم بـ5 في المئة فقط، مشيراً إلى أنّ وزارة الصحة ستتحمل هذا الفارق لأنّ من شأنه أن يساعد المستشفيات الحكومية على تنظيم أوضاعها المالية.

رابعاً: توطين الرواتب، مؤكداً الاستمرار في التحضيرات مع وزارة المالية لإنجازه، وأشار إلى اتصال أجراه مع الوزير علي حسن خليل «للمضي قدماً في مسألة التوطين، وخصوصاً أنّ مسألة الاستقرار المعيشي للموظف أمر أساسي».

خامساً: منع التوظيف واستئجار الخدمات في المستشفيات الحكومية.

وقال أبو فاعور: «إنّ هذه المستشفيات تعاني من التخمة في عدد موظفيها ولا تحتاج إلى موظفين إلا في حالات خاصة ترتبط باختصاصات طبية محدّدة». وأكد أنّ «التوظيف السياسي في المستشفيات الحكومية ممنوع، وخصوصاً أنّ أي توظيف من هذا النوع يؤدي إلى انهيار المستشفى».

سادساً: الفصل في عملية التدقيق في الفواتير بين تلك العائدة إلى المستشفيات الحكومية وتلك العائدة إلى المستشفيات الخاصة. ودعا المستشفيات الحكومية إلى عدم التأخر في إرسال فواتيرها كما يحصل غالباً.

وختم أبو فاعور: «إنّ المستشفيات الحكومية لن تبقى مهملة ويتيمة على الإطلاق، وواجب الدولة تعزيزها وتأمين الموارد المالية لها. وفي ذلك مسؤولية من الدولة تجاه المستشفيات الحكومية والمواطن الذي لن نقبل أن يبقى على باب أي مستشفى».

مستوردو الأدوية

ورداً على سؤال عن اجتماعه صباحاً مع مستوردي الأدوية في لبنان، أوضح أبو فاعور «أنّ ثمة دواء انخفض سعره في بلد المنشأ ولم يتم تخفيض سعره في لبنان». وقال: «بعد البحث وإحالة الملف على النيابة العامة، تمّ الاتفاق على تعديل قرار سابق كان يقضي وجوب الإبلاغ عن التخفيض في مهلة ستة أشهر فأصبحت هذه المهلة عشرة أسابيع»، مؤكداً «أنّ هذا الأمر ينعكس إيجاباً على تخفيض فاتورة الدواء على المواطن اللبناني».

مهرجان طرطوس الدولي الأول للزهور ينطلق غداً

ينطلق غداً مهرجان طرطوس الدولي الأول للزهور والزراعات المحمية وتقنيات التصدير 2015 الذي يقيمه مجلس مدينة طرطوس واتحاد المصدرين السوري في حديقة الباسل في المدينة ويستمر لغاية 10 من الشهر الحالي.

وتشارك في المهرجان دول عربية وأجنبية منها لبنان والعراق والسودان والبحرين ومصر والأردن والإمارات وإيران وروسيا وإسبانيا وهولندا وألمانيا.

وفي إطار التحضيرات للمعرض والنشاطات المرافقة، أكد عضو اتحاد المصدرين السوري نائب رئيس اللجنة المنظمة للمهرجان إياد محمد في تصريح لوكالة «سانا» السورية أهمية المهرجان الذي سيمهد الطريق لإقامة العديد من المعارض المحلية والداخلية المماثلة في ضوء نجاح المعارض التي أقامها الاتحاد خلال الفترة الماضية وكونه «الأول منذ بدء الأزمة في سورية من حيث الحجم والمشاركة والتنوع».

وأوضح محمد أنّ المشاركات في المهرجان كثيرة ومتنوعة من داخل وخارج سورية وهناك نشاطات فنية وترفيهية وعلمية موازية له.

إلى ذلك ناقش محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى مع منظمي المهرجان الاستعدادات المتخذة لإنجاحه حيث أشار إلى الإجراءات المتخذة بهذا الصدد ومنها إقامة حملات النظافة وإزالة الإشغالات والردميات من الطرقات الفرعية والرئيسية إلى جانب المساعي لإحداث هيئة لتنظيم زراعات الزهور والنباتات الطبية.

وأوضح رئيس مجلس المدينة المهندس علي السوريتي، بدوره، أنّ التحضيرات تشمل تهيئة البنية التحتية اللازمة وزراعة 17 دواراً في المدينة إضافة إلى تأمين ما يلزم للنشاطات الثقافية المرافقة للمهرجان، وخصوصاً في المسرح المكشوف.

ولفت رئيس لجنة المشاتل والزهور في سورية محمد الشبعاني، من جهته، إلى أهمية إقامة المهرجان في طرطوس التي تعدّ الأولى على مستوى سورية في إنتاج الزهور والزراعات المحمية، إضافة إلى كونها منفذاً تصديرياً، موضحاً أنّ المهرجان سيسهم في الإضاءة على تقنيات التصدير والإنتاج ووضع استراتيجية لتطوير هذا الجانب لإقامة سوق دائم للزهور في طرطوس.

حضر الاجتماع مديرا الكهرباء ومؤسسة المياه وممثل اتحاد المصدرين وعدد من أعضاء مجلس المدينة المعنيين.

وتنتج محافظة طرطوس نحو 80 في المئة من الزهور في سورية منها 70 في المئة معد للتصدير، وفقاً لأرقام الاتحاد العربي للمشاتل والزهور.

وكان جناح اتحاد المصدرين السوري نال المركز الأول في مهرجان الزهور الدولي السابع الذي اختتمت فعالياته في 19 نيسان الماضي في العاصمة العراقية بغداد بمشاركة سورية كبيرة ومتميزة ضمت مختلف أنواع الزهور ونباتات الزينة المنزلية والحدائق الداخلية.

«العمّالي» طالب بإقرار قانون إفادة المتقاعدين من تقديمات فرع المرض والأمومة

طالب الاتحاد العمّالي العام «بإقرار قانون إفادة المضمونين المتقاعدين من تقديمات العناية الطبية في حالتي المرض والأمومة»، معتبراً «أنّ إقرار هذا القانون يشكل نقلة أساسية وضرورية نحو الاستراتيجية التي وضعها الاتحاد للوصول إلى شمولية نظام للتقاعد والحماية الاجتماعية».

وصدر عن أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد المشاركين في ورشة العمل التي نظمت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية المتخصّصة حول «نظام التقاعد والحماية الاجتماعية لا سيما اقتراح قانون التغطية الصحية بعد بلوغ سن التقاعد ونظام التقاعد والعجز والوفاة»، توصيات أكدت على وجوب ضمان الدولة لنظام التقاعد والحماية الاجتماعية، وذلك بعد مناقشة القوانين المدرجة وبناء على عرض مدراء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي».

وأوصى المشاركون «بالمزيد من تنظيم الورش المتخصصة سواء في قضايا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو غيرها من المسائل التي تطال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمال وللحياة النقابية».

وطالبوا «جميع الأطراف المعنية باتخاذ كافة الإجراءات والاتصالات والعمل بجميع السبل لإقرار قانون إفادة المضمونين المتقاعدين من تقديمات العناية الطبية في حالتي المرض والأمومة في فرع المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» كما طالبوا باعتبار إقرار هذا القانون هو في أعلى سلم درجات «تشريعات الضرورة» لكونه يتناول صحة مئات الألوف من العمال وعائلاتهم حالياً ومستقبلاً».

واعتبروا «أنّ إقرار هذا القانون يشكل نقلة أساسية وضرورية نحو الاستراتيجية التي وضعها الاتحاد العمالي العام للوصول إلى شمولية نظام للتقاعد والحماية الاجتماعية وذلك بعد مضي أكثر من 50 عاماً من المطالبة لإقرار هذا النظام دون التوصل إلى تحقيقه».

وأوصى المشاركون قيادة الاتحاد العمالي العام ومنظمة العمل الدولية بتنظيم ورشة عمل متخصصة في أقرب وقت لاستكمال مناقشة اقتراح «قانون التقاعد والعجز والوفاة» الذي أحيل إلى الحكومة ومناقشته في اللجان النيابية المختصة مواكبة لهذا العمل الأساسي واتخاذ الموقف المناسب». كما دعوا إلى الالتزام بوحدة التشريع والمساواة في العدالة بين فئات الأجراء كافة، وخصوصاً فيما يعود إلى رفع سن تقاعد الأجراء إلى 68 عاماً فضلاً عن استمرار تعدد أنظمة التقاعد واختلاف حجم ونوعية التقديمات ويطالب بتوحيد هذه القوانين وأنظمة الضمان للإفادة بالأكثر منفعة للأجراء والموظفين والعمال».

وأصر المشاركون على وجوب ضمان الدولة لنظام التقاعد والحماية الاجتماعية، واعتبروا «أنّ أي اقتراح خارج هذا الإطار يشكل تهديداً للصندوق من أساسه»، مؤكدين على «ضرورة وأهمية التوازي بين إصدار هذه القوانين المتعلقة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبين البدء الفوري بعملية الإصلاح الجذري للإدارة اللبنانية ووضع حدّ نهائي للفساد والمحاصصة والارتقاء بالمؤسسات الدستورية إلى العمل الديمقراطي السليم والشفاف وإعادة النظر الجذرية والحاسمة في السياسة الضريبية توخياً للعدالة الاجتماعية وضمانة لبقاء الدولة ودورها الراعي».

نشاطات اقتصادية

● أحال وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم 17 محضر ضبط إلى القضاء، منها 6 مخالفات بما يخصّ الأمن الغذائي، 3 مخالفات تعود لأصحاب مواقف، مخالفة واحدة بما يخصّ أكسسوارات السيارات و7 مخالفات بما يخصّ المولدات.

● عقدت لجنة الإدارة والعدل النيابية جلسة قبل ظهر أمس في المجلس النيابي برئاسة النائب روبير غانم وحضور مقرّر الجلسة النائب إيلي عون والنواب: إيلي كيروز، نواف الموسوي، غسان مخيبر، سمير الجسر، عماد الحوت، إميل رحمة، سيرج طورسركيسيان وعلي عمار.

كما حضر رئيس ديوان المحاسبة القاضي أحمد حمدان والقاضي في ديوان المحاسبة وسيم أبو سعد.

ودرست اللجنة خلال الجلسة جدول أعمالها المقرّر المتضمن مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 9458 تاريخ 4/12/2012 الرامي إلى تنظيم ديوان المحاسبة، فاطلعت لهذه الغاية على الأسباب الموجبة للمشروع كما استمعت إلى شرح مسهب من ممثلي ديوان المحاسبة عن وضع الديوان الحالي وسيرالعمل به والأمور الإجرائية التي يتبعها، كما تضمن شرح ممثلي ديوان المحاسبة الوضع العملي به لجهة الشغور الحاصل في ملاكاته.

وتداول أعضاء اللجنة في المشروع المذكور وتركز البحث حول كيفية تعزيز دور ديوان المحاسبة في لعب دوره لحماية المال العام.

هبوط أسعار النفط مع توقع بقاء إنتاج «أوبك» مرتفعاً

هبطت أسعار العقود الآجلة للنفط أمس بفعل صعود الدولار وتوقعات بأن تبقي منظمة «أوبك» إنتاجها مرتفعاً وهو ما يزكي المخاوف من استمرار وفرة المعروض رغم تراجع عمليات الحفر للتنقيب عن النفط في الولايات المتحدة.

وتجتمع «أوبك» في فيينا يوم الجمعة المقبل لكن لا يتوقع أن تغير سياستها الإنتاجية وهو ما سيقود إلى استمرار تخمة المعروض في الأسواق العالمية في المستقبل المنظور.

وهبطت أسعار عقود برنت لأقرب استحقاق دولاراً إلى 64.65 دولار للبرميل قبل أن تنتعش إلى نحو 65.30 دولار بحلول الساعة 1345 بتوقيت جرينتش.

وتراجعت التعاقدات الآجلة للخام الأمريكي الخفيف (غرب تكساس الوسيط) 10 سنتات إلى 60.20 دولار للبرميل.

وارتفع مؤشر الدولار 0.3 في المائة مقابل سلة العملات يوم الاثنين وهو ما يجعل النفط أكثر تكلفة على حائزي العملات الأخرى.

وقفزت أسعار النفط الخام نحو خمسة في المئة يوم الجمعة الماضي في أكبر ارتفاع لها منذ شهر بعد أن أطلق انخفاض أكبر مما كان متوقعا في منصات الحفر العاملة في الولايات المتحدة موجة صعود.